

إسلام المعرفة لماذا؟ (1)

بروفيسور محمد الحسن بريمة إبراهيم (1990م)

معهد إسلام المعرفة (إمام)

جاءت توصيات المؤتمر القومي لقضايا التعليم العالي في السودان، الذي عُقد في أكتوبر من عام 1989، مشبعة بروح الاعتزاز بالتراث الإسلامي، داعية إلى التأصيل وحائة على استلهام القيم الإسلامية في استنهاض الهمم وإرساء دعائم الدولة السودانية الحديثة . وقد درس المؤتمر إمكانية النهوض بالتعليم العالي ليطلع بدوره الريادي في نهضة وتقدم المجتمع السوداني، مؤكداً على أهمية إحداث ثورة في هذا المجال. وكان مما تمخض عن هذا المؤتمر إنشاء مجمع اللغة العربية ليتولى مسئولية التعريب . ورغم أن توصيات المؤتمر القومي للتعليم العالي جاءت ثورية في روحها إلا أنه غلب عليها الكم دون الكيف حيث تم التركيز على زيادة عدد الجامعات وزيادة أعداد الطلاب المقبولين بها، وبقيت لبنة أساسية في بناء التوصيات ذات خطر عظيم لا بد من تداركه بوضعها في موضعها. وخطورتها تكمن في أنه ما لم يتم علاجها بالحزم والحكمة اللازمة فلا نرى كيف يمكن إحداث ثورة تعليمية تستلهم قيم المجتمع، وتبني طريق التقدم أمامه، وتصبح أساساً لبنانيان تزكيتيه. وهي مشكلة متلبسة بمناهج التعليم في السودان من أسفل إلى قمة هرمه، وتسهم بقدر كبير في تخلف الواقع السوداني عن منجزات الحضارة المعاصرة، وعن كمالات الوسع الهائلة في دين الإسلام، وهو دين غالب أهل السودان، رغم كثرة وقدم مؤسسات السودان التعليمية. تلك هي مشكلة الفصام بين مناهج التعليم الغالب في السودان وعلومه وفلسفتها من جهة، وبين مناهج الحياة لدى غالب أهل السودان وما تتأسس عليه من علوم وثقافة دينية من جهة أخرى، والازدواجية المعرفية والوجدانية الناجمة عن ذلك. ونحن نطرحها في هذه الورقة على أنها قضية تتعلق بإسلام المعرفة، وهي اللبنة المفقودة في جدار توصيات مؤتمر التعليم العالي التي أشرنا إليها سابقاً.

جاء في مقدمة الكتاب التعريفي بجامعة الجزيرة ما يلي: " إن الرسالة الجامعية كما استلهمها اتحاد الجامعات العربية هي في حقيقتها رسالة الإنسان التي كلفه الله بها ليكون خليفته على هذه الأرض، ويسعي وراء العلم والمعرفة، وكشف أسرار

(1) يود كاتب هذا المقال أن يشكر بروفيسر تجاني حسن الأمين مدير جامعة الجزيرة ومن بعده د. إسماعيل حسن حسين على ملاحظاتها القيمة التي أثرت الورقة .

الطبيعة، ويقوم باستثمار الطاقات التي سخرها له الله، وينهض بعمارة الكون ويشيد الحضارة الإنسانية بكافة أبعادها و يقيم الموازين بالقسط، ويدعم القيم الروحية الأصيلة ويرفع كلمة الحق والرشاد، ويقضي على الباطل والفساد، ويبني العقل والضمير الإنساني وينمي القدرات والمهارات ويثريها، ويصقل الملكات والمواهب .. إلخ". ولقد انعكس هذا الفهم لرسالة الجامعة على أهداف جامعة الجزيرة المعلنة في كتابها التعريفي حيث جاء أن من أول أهدافها ما يلي: إعداد الخريج المؤهل علمياً في مجال تخصصه، المقتدر على التفاعل مع البيئة المحيطة به، المدرك لدوره في عالم اليوم، والمتطلع بعقله نحو عالم الغد .

إن فلسفة الجامعة التي استلهمها اتحاد الجامعات العربية وتبنتها جامعة الجزيرة لا شك أنها تنبع من رؤية كونية للعالم إسلامية الجذور. ونقصد بالرؤية الكونية تلك القناعات الفكرية، المكتسبة قصداً أو عفواً، التي يتوصل بمقتضاها الإنسان إلى رؤية كلية تتعلق بالحق في هذا الكون ودوره فيه، ومن ثم الإيمان بمقاصد محددة في هذه الحياة الدنيا تدور حول انجازها حياته، وتقوم في نفسه بمقتضاها دوافع وجدانية هي الطاقة المحركة لتفاعله مع الكون من حوله. إن الرؤية الكونية لأي مجتمع، أو جماعة، أو فرد، ينبغي أن تكون قادرة، على المستوى المعرفي، أن تجيب على الأسئلة الآتية:

أولاً : كيف يعمل هذا العالم بما فيه من سماوات وأرض وحياة وإنسان وعقل ومجتمع؟ كيف بُني هذا العالم؟ من هم البشر؟

ثانياً : لماذا العالم على ما هو عليه؟ من أين جاء؟ من أين جاء الإنسان؟

ثالثاً : إلى أين نحن سائرون؟ كيف يبدو المستقبل الإنساني، وكيف يُختار بين مساراته المستقبلية المختلفة؟

رابعاً : ما هو الحق وما هو الباطل؟ ما هو الخير وما هو الشر؟ هذا المكوّن من رؤية العالم يتعلق بنظرية القيم، لا سيما القيم الأخلاقية ونظام الأحكام الذي يحدد أفعال ولا تفعل. هنا أيضاً تتحدد المقاصد التي توجه الأفعال، وإجابات على لماذا؟ ومن أجل ماذا؟

خامساً : كيف يتصرف الإنسان؟ هذا المكوّن معني بالفعل الاجتماعي كوسيلة لتحقيق المقاصد والأهداف، والخطط التي يضعها الإنسان.

سادساً : الخطط والفعل الاجتماعي يحتاج تنفيذها إلى علم ومعلومات، ونظريات ونماذج تصف الظواهر الاجتماعية والطبيعية التي يواجهها الإنسان. لذلك

فالسؤال المهم هنا هو كيف نتحصل على العلم؟ وهو سؤال يتعلق بنظرية المعرفة، من حيث المصدر ومن حيث المحتوى والمنهجية.

سابعاً: إن رؤية العالم لا تبني من لا شيء بل لابد لها من مكونات أولية ولبنات هي مادتها الخام التي تبني بها. في إطار النموذج التوحيدي الإسلامي فإن المكونات الأساسية للبناء سوف نجدتها في الوحي الكريم، قرآناً وسنة صحيحة، والكون بشقيه الطبيعي والاجتماعي، والتراث الإسلامي والكسب الإنساني.

ولما كانت الرؤية الكونية بهذا المعنى تحدد طبيعة الحق الذي يؤمن به أفراد مجتمع ما، فإنه من المنطقي ومن الضروري، لمنع ازدواجية معرفية ووجدانية تؤدي إلى تناقض بين الذات والموضوع، في مجتمع يرى العلم سبيله للوصول إلى الحق في كليته وفي امتداداته الجزئية في عالم الشهادة، أن تتأسس العلوم المؤدية إلى ذلك الحق وفلسفتها على تلك الرؤية الكونية للمجتمع ومصادرها المعرفية، أو، على أسوأ الفروض، أن تكون العلوم السائدة وفلسفتها، وإن كانت وافدة، متسقة مع تلك الرؤية الكلية للمجتمع ومصادرها المعرفية. هذا لازم إن كنا نريد لطالب تلك المعرفة العلمية الانفعال الإيجابي بها، ومن ثم توظيفها بفعالية لفهم البيئة التي يعمل فيها، ويسعى لمعالجة مشاكلها، ذلك أن الإنسان لا يستطيع أن يتفاعل مع بيئته إلا من خلال الرؤية الكلية التي يستبطنها، ويرى من خلالها الكون. وسوف نضرب، لاحقاً، أمثلة عن تلك الازدواجية التي نجمت من انفصال العلوم الحديثة وفلسفتها التي يقوم عليها التعليم في بلادنا عن الرؤية الإسلامية للعالم، التي تشكل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كليا أو جزئياً، المجتمع السوداني، أفراداً وجماعة، بما في ذلك طالب العلم نفسه.

والضرر الذي قد ينجم عن مثل هذه الازدواجية المعرفية والوجدانية في ذات المتلقي هو أنه ما لم يستطع التوفيق بين هاذين النوعين من المعرفة فهو حتماً مضطرب إلى الاختيار بينهما عند معالجته لمشاكل الحياة، إذ أن الحق واحد، فإذا كانت إحدى المعارف تنفرد به فلا بد أن غيرها من المعارف باطل. والاختيار هنا ليس بين منهج علمي وآخر للبحث عن حقيقة جزئية في إطار رؤية كونية واحدة، بل هو اختيار بين رؤى للعالم متباينة. إذن يمكننا أن نتصور مقدار الصراع العقلي، والتمزق الوجداني، وعتمة الرؤية، وضعف الثقة بالنفس، والعجز عن تحصيل العلم، دعك عن العطاء منه، من قبل طالب العلم أو حامله قبل حسم هذه الخيارات.

إنّ الذي لا شك فيه أن العلوم التي تدرس في الجامعات السودانية، طبيعية كانت أو اجتماعية، باستثناء القليل، تقوم على فلسفة للعلوم أوربية المنشأ، كانت الغلبة فيها لما تسمى بالوضعية المنطقية (Logical Positivism)، وهي فلسفة علمية تعود جذورها إلى الفلسفة العلمانية الغربية التي ظلت تبحث لقرون عن الحقيقة، وما هو نوع المعرفة المتعلقة بها، وما هي مناهج البحث التي تمكننا من الحصول على هذه المعرفة، والتثبت من صحتها. وتوصلت هذه الفلسفة إلى أنه لا حقيقة وراء المحسوسات، وأن المعرفة الحقة هي التي تقوم على المحسوسات، حيث يمكن لأي عالم في أي مكان عن طريق المنهج التجريبي أن يتبين صحة فرضية ما بإعادة تجربتها في المعمل، أو على الطبيعة. وفرقت هذه المنهجية بين ما هو علم وما ليس هو بعلم على أساس قدرة أي فرع من فروع المعرفة، من حيث المبدأ، على إعطاء فرضيات يمكن التثبت تجريبياً من صحتها. وكل معرفة لا تقوم على المحسوسات فهي ضرب من التخمين، الذي لا يمكن إثباته أو نفيه، ومن ثم لا يمكننا الاعتماد عليه كما نعتمد على الحقائق العلمية. وبناء على الفلسفة الوضعية فإن عالم ما وراء المحسوسات عالم غير معترف به، ولذلك فإن الحياة الطيبة هي التي تبنى على حقائق العلم المادي وحده، وبهذا تم الربط المنطقي بين فلسفة العلوم والرؤية الكونية العلمانية، وبهذا أيضاً تخلّص الإنسان في الغرب من الشقاق التاريخي بين الميتافيزيقيا، متمثلة في الدين ورجاله، وبين العلم التجريبي. وأصبح العلم التجريبي من صنع الإنسان، وهو أيضاً القاضي الذي يفصل في المشاكل الحياتية التي تواجه ذلك الإنسان.

رغم الهجوم الشديد الذي تعرضت له الوضعية كفلسفة للعلوم، ورغم اقتراح عدة بدائل لها، إلا أنها ظلت إلى اليوم هي المدرسة المنهجية الغالبة على نشاط الإنسان العلمي، في كل أنحاء العالم. وإذا كان الفصام بين العلم والدين في الغرب قد أدى إلى إبعاد الدين عن الحياة العامة، وهيمنت العلمانية على مجرياتها، فإن الأمر لا ينبغي له أن يكون كذلك في بلاد المسلمين، والسودان واحد منها، ذلك أن القرآن، وهو أساس دين الإسلام، علم من عند خالق الحس والمحسوسات يتعلق معظمه بها، وقد تم التحقق من صدقه حتى بمعايير الوضعية المبنية على التجربة الحسية. إذن لا يوجد شقاق بين العلم التجريبي ودين الإسلام، سواء في مصادره المعرفية، أو في مناهجه الحياتية، بدليل أن المنهج التجريبي القائم على الملاحظة والتجربة هو إرث إسلامي، كما يؤكد ذلك علماء الغرب أنفسهم. يقول بريقولت: (إن

الإغريق نظموا، وعمموا، ونظروا، ولكن الطرق الصبورة في الملاحظة الدقيقة والمطولة، ومنهج الاختبار بعيدة كل البعد عن طباع الإغريق.. إن ما نسميه بالعلوم جاء نتيجة المناهج الجديدة في التجربة والملاحظة والقياس، والتي أدخلت إلى أوروبا بواسطة العرب. إن العلم الحديث هو أكبر إسهامات الحضارة الإسلامية).1 وليس هذا بمستغرب إذا تأملنا الوحي والكم الهائل من الآيات والأحاديث الحاثثة على العلم عن طريق التفكّر في الكون المحسوس للتيقن من أن الله هو الحق المبين، وأن منهج رسوله هو الصراط المستقيم. ولقد ظل المنهج التجريبي هو الابن الشرعي للحضارة الإسلامية حتى القرن الثاني عشر الميلادي عندما تبنته الحضارة الأوربية، وبعدها انقطعت الوشائج بينه وبين حضارته الأم التي شاخت وعجزت عن رعايته.

لقد كانت إذن العلوم الطبيعية والاجتماعية، حتى القرن الثاني عشر، تستمد مادة وجودها من المصادر الإسلامية للمعرفة، ومن ثم لم يكن هناك تناقض بين حقائق العلوم وحقائق الوحي، بل توحدت المعرفة بتوحيد أصولها ومقاصدها ومنهجها. ولكن مما لا شك فيه أيضاً أنه بانتقال المنهج التجريبي إلى أوروبا، وتخلف الحياة الإسلامية وتلاشيها عن مركز التأثير الحضاري، انتقلت بنوّته إلى الفلسفة العلمانية التي جاءت من رحمها الوضعية المنطقية كفلسفة للعلوم. وكان من نتائج ذلك أن أعادت أوروبا تصدير المنهج التجريبي إلينا، في دثاره الجديد، وكأنه ابن شرعي للفلسفة الوضعية العلمانية، وقد تلقته مؤسساتنا التعليمية بالقبول، وتبنته دون أن تدري الخطورة الكامنة وراء هذا التلفيق. وقديما قيل إن المغلوب مولع بثقافة الغالب.

ونحن وإن سلّمنا بأن لا تناقض بين حقائق العلوم الطبيعية والاجتماعية ومنهجها التجريبي وبين الرؤية الإسلامية للكون والمصادر المعرفية لهذه الرؤية، إلا أن هنالك تضادا بين فلسفة العلوم الغربية التي تبنت المنهج التجريبي وعلومه، متمثلة في الوضعية، وبين الرؤية الكونية الإسلامية ومصادرها المعرفية. فالفلسفة الوضعية، كما قلنا، لا ترى وجود حقيقة وراء المادة المحسوسة، لا سيما حقيقة الإله الأحد واليوم الآخر. وهذا في حقيقة الأمر هو موقف النموذج الدنيوي الذي بيّن القرآن معالمه الرئيسة: (وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا

1- راجع ورقة بروفيسور محمد عبد السلام: "The Future Of Science In Islamic Countries"

In: Islam and The Future, Islamic Summit, Kuwait, 1987),

الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ)، (الجاثية، 24). وقد قلل سبحانه وتعالى من شأن المعرفة الناجمة عن هذه الرؤية المقصورة على المحسوسات في قوله: (يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ) (الروم، 7). و أخبرنا الله تعالى ضمنا أن للعلم أبعادا وأغوارا أخرى عندما قال عن أمثال أنصار الفلسفة الوضعية المعاصرين: (فأعرض عن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا. ذَلِكَ مَبْلُغُهُمْ مِّنَ الْعِلْمِ)، (النجم، 30). وأخبرنا تعالى أنه لا يحيط أحد بشيء من علمه إلا بما شاء، لذلك فإن منتهى العلم إنما يبلغ بالتقوى: (واتقوا الله ويعلمكم الله) (البقرة، 282).

أما الرؤية الكونية الإسلامية فهي ترى أن العالم المحسوس إنما يستمد حقيقة وجوده من وجود الله تعالى، وأنَّ الفاعل حقيقة في هذا الكون هو الله سبحانه وتعالى، ومن ثم فإن قدر الفاعل يعرف بمقدار فعله. ويرى الإسلام أن معرفة الكون المحسوس لازمة لمعرفة قدر الله سبحانه وتعالى، وأن الحقيقة التي هي وراء العالم المحسوس أكبر وأخطر بكثير من تلك التي تبدو من ظاهر الحياة الدنيا، المطلوبة من قبل العلوم الغربية وفلسفتها.

والحقيقية أن الطالب في مؤسساتنا التعليمية لا يبصر هذا الصدام بين الرؤيتين الكونيتين لأنه يدور من وراء حجاب، بينما هو لا يتلقى في الفصل، أو المعمل، أو الكتاب المنهجي، سوى النتائج النهائية للبحوث، إما في شكل قوانين علمية، أو نظريات لا يدري كيف تم التوصل إليها، بل ويسلم بها ولها تسليماً تاماً، ولا يسأل حتى عن كنهها ومصداقية مصادرها. هذا على النقيض مما يعتوره من شكوك وريب عند سماعه خبر الوحي، أو دراسته لأي علوم يكون مصدرها ذلك الوحي، ومطالبتة بالدليل والبرهان على صدق الوحي وعلومه. وبسبب الغياب التام لأي ذكر لله، أو ما يمت إليه بصلة، أو لحقائق الوحي القرآنية والسنية، عن هذه النظريات وعن كتب الدراسة وقاعات المحاضرات، يستقر في ذهن الطالب الفصل التام بين الدين والعلم، ويصبح عاجزاً عن القدرة على التوفيق بينهما، حتى وإن لم ير أي تناقض بين حقيقة علمية ثابتة، وما جاء في القرآن الكريم أو الحديث بشأنها. وبسبب هذا تنشأ ازدواجية في المعرفة لدى طلابنا؛ إحداها تُدعى معرفة علمية يتلقاها في قاعات الدرس باعتبارها هي الحق الثابت فيما يتعلق بحقائق الحياة؛ والأخرى معرفة دينية يعتقدها الطالب بحكم نشأته بين أولئك الذين شكّلوا البيئة التي هو مطالب بالتعامل معها والانصهار فيها. وتبدو الازدواجية المعرفية

والوجدانية على أشدها، سواء في ذات الطالب، أو بينه وبين المجتمع من حوله، عندما ينتقل للعمل في الواقع الذي يشكّله ذلك المجتمع؛ فلو أخذنا مثلاً خريجاً زراعياً يعمل في الزراعة المطرية واحتاجت الزراعة إلى الماء لما هداه منهجه العلمي الجامعي إلى إمكان حل المشكلة عن طريق صلاة الاستسقاء، ذلك أن المنهج أصلاً لا يتضمن هذا النوع من الحلول. وكم ستضطرب دخيلته لو أن أهل الريف الذين يقف بينهم موقف الرائد أدوا صلاة الاستسقاء، ونزل المطر، وحلت المشكلة. وكذلك بالنسبة له إذا داهمت زراعته آفة الجراد ولم تكن لديه المبيدات اللازمة لمكافحة فإن منهجه الذي تأهل عليه لن يهديه إلى إمكانية علاج المشكلة عن طريق الدعاء على الجراد، وقد كانت تلك إحدى وسائل الرسول (ﷺ) في مكافحته.

فإذا ما ثبت بالتجربة المتصلة أنه متى ما توفرت شروط صلاة الاستسقاء، أو الدعاء على الجراد، أمكن إنزال المطر، ومكافحة الجراد، جاز لنا أن نقول، بحكم المنهج الاستقرائي التجريبي، إن صلاة الاستسقاء تتسبب في نزول المطر، وإن الدعاء يكافح الجراد. والسؤال المنطقي الذي يفرض نفسه هو: إذا كان إنزال المطر يمكن أن يتم بواسطة صلاة الاستسقاء كما يتم بواسطة التلقيح الصناعي لذرات الماء العالقة في السماء، وإذا كانت مكافحة الجراد يمكن أن تتم عن طريق الدعاء كما تتم باستخدام المبيدات، فما الذي يجعل إحدى الوسائل العلمية والأخرى شعوذة؟ وإذا سلّمنا بأن كليهما من العلم فإننا لن نستطيع الهروب من النتيجة التي لا بد منها وهي أن المناهج التعليمية التي تحول بين المتعلم وبين تحصيل العلمين معاً - أو إذا شئت البعدين لذات العلم - فهي قطعاً مناهج قاصرة، ويجب إصلاحها لتكون لها القدرة على تمكيننا من المعرفتين باعتبار أنهما وجهين لعملة واحدة، أو درجتين في سلم واحد للعلم .

والمشكلة ذاتها تواجه خريجنا الطبيب الذي يعمل في الريف وأُعجل لأن (سيّد الحيّ سليم)، أي لدغه ثعبان أو عقرب، ولم يكن لدى طبيبنا ترياق السم، فإن منهجه العلمي الذي تأهل عليه لن يهديه إلى قراءة الفاتحة على اللديغ كدواء، بينما فعل ذلك أحد الصحابة وشفى الملدوغ، وأقر الرسول (ﷺ) الصحابي الراقي على ذلك. **1** كذلك فإنّ الرسول، صلي الله عليه وسلم، عندما وصف عسل النحل لأحد شكا من بطنه لم يتحدث عن مكوناته الكيميائية التي تعطيه خاصية الدواء، أو كيفية

العلاج، ولكن لأن علم الوحي قال إنّ فيه شفاء للناس. فلهذا عندما احتج صاحب المريض مرتين إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بأن العسل لم يشف صاحبه، بل زاد إطلاق بطنه، كان رد الرسول الكريم عليه واحداً في كليهما: (صدق الله وكذب بطن أخيك، اذهب فاسقه عسلاً). ولو لم يكن هناك عسل لما وجد الرسول (ﷺ) حرجاً في المسح على بطن المريض بيده الشريفة والدعاء له برقية صحيحة ليشفي بإذن الله، وذلك لأن الله تعالى أخبرنا أن في عسل النحل شفاء عندما قال: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، (النحل، 69)، وأخبرنا أيضاً أن في القرآن شفاء للمؤمنين، ولأن الذي يشفي حقيقة هو الله تعالى حيث قال على لسان إبراهيم الخليل: (وإذا مرضت فهو يشفيني). فلا ازدواجية إذن بين علم يستخدم عسل النحل وآخر يستخدم رقية مأثورة لذات الغرض، وما كانت منهجية الرسول المعرفية لتحول بينه وبين معرفة الخصائص الكيميائية العلاجية في عسل النحل، بل، في حقيقة الأمر، دفعت ذات المنهجية باللاحقين من أفاذ المسلمين إلى البحث والتقصي في خصائص عسل النحل، وغيره من مخلوقات الله، تدفعهم إلى ذلك منهجية القرآن الحاتة على التفكير في خلق السماوات والأرض. وكان من ثمرات ذلك المنهج العلمي التجريبي الذي هو أكبر إنجازات الحضارة الإسلامية كما يقول علماء الغرب أنفسهم.

وينطبق هذا القول على باقي العلوم الطبيعية، فكم من حقيقة علمية أوردها القرآن قبل خمسة عشر قرناً كانت كفيلة بفتح مغاليق العلوم في مختلف المجالات لو أن طلابنا اعتبروها مسلّمات (قوانين) علمية يبنون عليها نظرياتهم، أو حتى فرضيات ظنيّة تثير فضول الباحث لتقصّيها ومحاولة إثبات صحتها عن طريق المنهج التجريبي، الذي هو من صميم المنهج القرآني. ولكن الفلسفة الوضعية، وتبعية المسلمين العلمية لما أنتجته من علوم ومناهج بحثية، أبعدتنا عن المصحف العلمي ليبقى المصحف الغيبي فقط، إن بقيت بيننا وبينه وشيجة، حتى جاء العلم اليوم، وبعد قرون طويلة، ليثبت صحة تلك الحقائق العلمية القرآنية، ليكون العلم الحديث بذلك شاهداً على صدق القرآن، بينما كان ينبغي أن يكون هو المشهود. وليس ذلك إلا بسبب الفصام بين العلوم الحديثة وفلسفتها من جهة، وبين الرؤية الإسلامية للكون، ومقتضياتها المعرفية ومآلاتها العملية، من جهة أخرى.

لقد أنكرت الفلسفة الوضعية التفسير الغائي (Teleological explanation) للظواهر الكونية مكتفية باستكشاف القوانين الفيزيائية التي تحكم

تلك الظواهر، متعلقة بأنه لا يمكن أن يكون للمادة غاية من حركتها الذاتية، وإنما الغائية من خصائص بعض الكائنات الحية، لاسيما الإنسان. وبسبب هذه الفلسفة لم تتعد أهداف العلم الحديث معرفة القوانين التي تحكم الظواهر الكونية المحيطة بالإنسان، والاستفادة منها في فهم هذه الظواهر والتنبؤ بها، ومن ثم التحكم في الطبيعة بصورة أكبر لخدمة الإنسان .

أما في القرآن فإن الظواهر الكونية ترد ابتداءً كآيات خلقي تدل على الخالق، ومن ثم فهي مجال للتفكير العلمي، والاستدلال على قدرة وحكمة الخالق تعالى، ثم هي، ثانياً، تسرد في معرض الامتنان على العباد باعتبارها نعم مسخرة من خالقها لحكم محددة يعلم الإنسان بعضها ويخفي عليه أكثرها: (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) (الإسراء، 85)، ولكنها جميعها مسخرة لمنفعته على الجملة: (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه) (الجن، 13). ولقد أمر الإنسان أن يسعى في الأرض مكتشفاً ومنتفعاً ثم شاكراً لنعم الله، والشكر هو التجلي الأعظم لعبادة الله تعالى في زينة الحياة الدنيا على الأرض الذي من أجله خلق الإنسان، ولا فلاح له دون تحقيقه: (إنا هديناه السبيل، إما شاكراً وإما كفوراً) (الإنسان، 3)، (إن تكفروا فإن الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يرضه لكم) (الزمر، 7). ومن هنا كان العلم هو الوسيلة الوحيدة المعتمدة من المنظور الإسلامي للعلم بالله تعالى، وقدره حق قدره من قبل عباده، وللقيام بواجب شكره. ولهذا السبب أيضاً يعتبر الذين يعلمون أفضل من الذين لا يعلمون: (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (الزمر، 9)، (ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً) (الإسراء، 36). ولكن فلسفة العلوم الحديثة وقفت بالعلم دون رسالته الكبرى، وأصبح الفصل بين العلم الحديث والعلم الديني شديداً، حتى إن حملة العلم الحديث من أبناء المسلمين هم أقرب للعلمانية منهم للدين، بل إننا نستطيع أن نصنف مؤسساتنا التعليمية كلها إلى علمانية ودينية، باعتبار أن أساس المناهج في الأولى هو العلوم الحديثة، والعلوم الدينية إن وجدت فهي لها تبع، بينما تمثل العلوم الدينية أساس المناهج في الثانية، والعلوم الحديثة لها تبع، فهو إذن نظام تلفيقي في الأساس. ولما كانت رؤية العالم التي نشأ عليها -وقد يؤمن بها- طالب العلوم الحديثة في جامعاتنا هي في الغالب رؤية إسلامية، ولما كانت العلاقة بين هذه الرؤية للعالم والعلوم الحديثة التي يتلقاها هذا الطالب قد انبثت تاريخياً، بإفول الحضارة الإسلامية وانتقال المنهج التجريبي إلى أوروبا، فإنه لا يحس بالصلة بين

رؤيته للعالم وبين هذه العلوم الحديثة وفلسفتها، بل يصعب عليه فكراً إرجاع هذه العلوم إلى أصولها الإسلامية إن عنّ له ذلك. إنه في واقع الأمر ضيف على مائدة الفكر الأوربي، وككل ضيف قدمت إليه مائدة حافلة فإنه يغلب عليه الإحساس بالامتنان لمضيفه، ويثقل على نفسه حتى نقد مكونات المائدة، دعك عن المطالبة بتبديلها. وما دام إحساس الضيف هو الغالب على طالب العلم الحديث وحامله في جامعاتنا فإنه سوف يظل تابعاً وفاقاً، شاكرًا لصانع المائدة، وإن حدثته نفسه بالمشاركة في الطبخ فلن يتجاوز كونه مقلداً لذات الوصفة. وتكون محصلتنا النهائية من جهودنا التعليمية هي أننا ساهمنا في صنع عالمٍ مقلدٍ، لا يملك القدرة على الأصالة والإبداع، إلا ما ندر وشذ، ولا يستطيع الانصهار الإيجابي في بيئته، لأن ما يحمله من علم منبث الصلة بالرؤية الكونية الإسلامية التي تحكم تلك البيئة.

لابد إذن، للخروج من هذا المأزق، من العمل على توحيد العلمين ليصبحا علماً واحداً لا تنفصم عراه، وليصبح العالم والمتعلم المسلم اليوم، كضيفه بالأمس، تتكامل فيه المعرفة، لأن الأصل واحد هو الله سبحانه وتعالى، ولأن المصادر المباشرة للمعرفة واحدة، هي الوحي والكون، وهذه هي قضية إسلام المعرفة.

لقد كانت العلمانية تكريساً لسلطان الهوى على الأرض، حيث لا إله والكون مادة، ولا غاية من وراء سعي الإنسان في الأرض إلا تعظيم متاع الحياة الدنيا. وترتب على ذلك انتفاء الإحساس بسلطة عليا يكون الإنسان مسئولاً لديها عن تصرفه فيما بين يديه من الموارد الطبيعية. ولما كانت شهوات الإنسان وأمانيه لا حدود لها، وما هو مهياً للاستخدام من موارد، في أي زمان ومكان، محدود بالنسبة إلى ما يتطلبه إشباع تلك الشهوات فقد صار العلم طريقاً إلى إفساد الميزان في البيئة الطبيعية، وكانت التقنية هي السبيل لإحداث ذلك الخسران، حتى ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس. ولم ينتبه الإنسان إلى الدمار الذي ألحقه ببيئة الطبيعة إلا بعد أن أصبح هذا الخراب البيئي يهدد ذات المنافع التي جلبتها التقنية الحديثة. لقد كان سوء استغلال العلوم الحديثة والتقنية التي أنتجتها، وما تمخض عن ذلك من فساد في الأرض، هو ثمرة طبيعية للفلسفة العلمانية التي لا ترى للكون غاية، ولا بيئة الطبيعة حرمة. هذا في مجال العلوم الطبيعية، أما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية فالخطب أفدح، وسوف نركز على علم الاقتصاد لأنه الأقرب إلى العلوم الطبيعية في المنهجية، ولأنه الأكثر خطراً والأكبر أثراً بين جميع العلوم الاجتماعية

لالتصاقه بمعاش الناس، ولأنه يعول عليه في فتح مغاليق التنمية، وفهم المشاكل الاقتصادية العويصة التي أعيتنا حيلة. لقد ترعرعت العلوم الاجتماعية الحديثة في أحضان فلسفة العلوم الطبيعية، لاسيما الفلسفة الوضعية، واقتضت طبيعية هذه الفلسفة إنكار حقيقة أن الإنسان مكون من جسد وروح، وأثبتت له الجسد فقط وأرجعت كل جوانبه السلوكية إلى عوامل فسيولوجية. وقررت أن المهم لفهم الجانب الاجتماعي من الإنسان هو دراسة سلوكه الظاهر، وصياغة هذه الظواهر السلوكية، عن طريق الملاحظة والتجربة، في شكل قوانين سلوكية عامة، ومن ثم تطبيق منهج العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية، لاسيما علم الاقتصاد. وترتب على ذلك أن قام علم الاقتصاد الحديث بصياغة قوانينه السلوكية في شكل مسلمت بسيطة، يزعم أنه بواسطتها يستطيع تفسير الظواهر الاقتصادية. وهكذا انصب اهتمام علم الاقتصاد الغربي على دراسة آثار السلوك الاقتصادي للإنسان، متمثلة في شكل معلومات متعلقة بالسلع، الأسعار، العمالة، البطالة، توزيع الدخل، الناتج القومي..... إلخ. وتجاهل علم الاقتصاد هذا عن عمد السلوك الإنساني ذاته كمجال لإصدار الأحكام القيمية، علماً بأنه هو أصل كل الظواهر الاقتصادية، مفترضاً أنه من ثوابت العلم لأن التفضيلات القيمية ليست مما يبحثه العلم. وهذا الافتراض يعود أصله إلى فلسفة الفردانية، والتي من أصولها تقديس حرية الفرد، باعتبار أن الفرد هو مرجعية نفسه فيما يتعلق بما ينفعه أو يضره، وعليه فإن سلوكه باختياره دون ضغوط عليه هو الطريقة المثلى لمعرفة التفضيلات التي تؤدي إلي تلبية وترقية رفاهيته. ولهذا فإن على المجتمع ألا يحاول قهر الفرد لتغيير أنماطه السلوكية الفردية، بل اعتبارها مسلمت يمكن التأثير عليها بسياسات غير مباشرة، كالسياسات الاقتصادية الكلية، مثلاً.

ولكن لكي تصبح الوضعية المنطقية ذات قيمة علمية حقيقية في مجال الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى، لا بد لكل أو معظم أفراد المجتمع أن يتطابق سلوكهم الواقعي مع القوانين السلوكية المفترضة حتى تكون النظريات عامة، ويمكن الاعتماد عليها في تفسير الظواهر السلوكية المختلفة. ولكي يتم كل هذا فإنه يجب أن يتشابه سلوك الناس، وهذا يقتضي أن يتشابه الناس في دوافعهم ونواياهم الباطنة، ومقاصدهم الظاهرة، وقيمهم الأخلاقية التي تضبط سلوكهم. وهذا يتطلب في الغالب الأعم استبطانهم لرؤية كونية واحدة تحدد غاياتهم، وتصنع وجدانهم وفق المعتقدات والقيم المستقاة من تلك الرؤية. ولما كان علم الاقتصاد الحديث

وجل العلوم السلوكية التي تدرس في جامعاتنا مبنية على الأنماط السلوكية للإنسان في المجتمعات الغربية، ولما كانت هذه الأنماط السلوكية هي نتيجة لصياغة الإنسان الغربي دهنراً طويلاً بلبنات الرؤية الكونية العلمانية، لم يكن مستغرباً أن تصادف هذه العلوم بعض النجاح في دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي هنالك .

لأسباب أعلاه فإنه يتحتم علينا منطقياً قبل استخدام العلوم الاجتماعية الوافدة من الغرب في دراسة واقعنا الاجتماعي الإجابة عن السؤالين الآتيين :-

(1) هل لنا نحن في السودان رؤية للعالم واضحة المعالم من حيث الاعتقاد والمقاصد والقيم، تراضى عليها الناس وصيغ على أساسها وجدانهم وجمعت شتات سلوكهم، حتى يمكن استنباط قوانين سلوكية عامة منها، كتلك التي بنيت عليها العلوم السلوكية في الغرب، لاسيما علم الاقتصاد؟

(2) هل هذه القوانين السلوكية التي تحكم تصرفاتنا- إن وجدت - هي ذاتها التي يركز عليها علم الاقتصاد وباقي العلوم السلوكية الغربية التي تقوم بتدريسها معظم مؤسسات التعليم العالي عندنا، ومن ثم يمكن القول إن تلك العلوم تصلح لدراسة الواقع السوداني؟

إننا نجيب بالنفي على هذين السؤالين، دون الحاجة إلى الخوض في التعليل، إذ الأمر واضح لكل من له دراية بهذه العلوم. وإجابتنا بالنفي هي واحدة من الأسباب التي تجعل موضوع الصياغة النظرية والتطبيق العملي لرؤية العالم في السودان والعالم الإسلامي في مقدمة قضايا التنمية والنهوض الحضاري، والذي يحدث في السودان وفي كثير من البلاد الإسلامية هو في حقيقة الأمر فوضى سلوكية، نتجت عن تداخل تأثير رؤى للعالم متباينة، علمانية وإسلامية، وهي فوضى تقف حياها العلوم الاجتماعية الغربية عاجزة. وليس العيب كله في العلوم الاجتماعية الغربية، بل نحن، بواقعنا الاجتماعي المتناقض، لنا الدور الأكبر في تكريس التخلف المعرفي، والأخلاقي، والعمراني. إن غياب الرؤية الكونية الواضحة عن تشكيل وعينا، وواقعنا الاجتماعي، ومن ثم غياب المنهجية السليمة والعلم المناسب لدراسة هذا الواقع، جعل علماءنا في ميادين العلوم الاجتماعية، لاسيما الاقتصاد، يتيهون في بيداء المعرفة الغربية، من خلال تبنيهم للمذاهب الفلسفية، والمدارس العلمية، والمناهج البحثية، التي لا تمت إلى أشواقنا، أو واقعنا، ولا لبعضها بصلة. ولما لم يكن خيارنا فيما يتعلق برؤية العالم محسوماً، فقد صار كل حزب بما لديهم فرحين.

وقد نتج عن التعددية في المذاهب الفكرية، وما تبعها من تعددية في المناهج البحثية، عدة سلبيات نجملها في أمرين :

1/ توالى البحوث في القضايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتنا من منطلقات فكرية ومنهجية شتى، مما أدى إلى تعدد النتائج البحثية واختلافها. وتبع ذلك اختلاف السياسات المبنية على هذه النتائج، التي ينادي كل باتباعها لإصلاح الحال، وترتب على ذلك أيضاً عدة أمور ذات أثر مدمر منها:

أولاً: ضياع الحقيقة فيما يتعلق بأي المنطلقات الفكرية والمنهجيات البحثية أصح، وهذا مضر بالسياسات القومية بسبب تعميم الرؤية، فشتان بين سياسات اقتصادية واجتماعية مبنية على الصراع الطبقي، وأخرى مبنية على الهوى الفردي، وثالثة قائمة على الأمر الإلهي؛

ثانياً: لما كان القرار التنفيذي في الشأن العام يراعي مرجعيات النظام السياسي الحاكم، ترتب على ذلك عدم الحياد في قبول السياسات الناجمة عن البحوث الأكاديمية، مما جعل معظم هذه البحوث تقبع في أرشيف المكتبات وأضابير المكاتب، يعلوها الغبار، ويطويها الإهمال؛

ثالثاً: كان من نتيجة كل ذلك إهدار موارد بشرية ومالية ضخمة بذلت في إعداد تلك البحوث، ومن يدري كم من موارد السودان أهدر، وكم من ثمن دفعه المواطن نتيجة سياسات اقتصادية واجتماعية نفذت لا بسبب جدواها، ولكن بسبب موافقتها هوى أصحاب القرار السياسي، أو بسبب ضغوط خارجية مورست عليهم.

2/ وقع فصام بين فلسفة العلوم الاجتماعية الغربية، وما تمخضت عنه من علوم من جهة، وبين الرؤية الاسلامية للعالم، ومسلّماتها في مجال الفعل الاجتماعي، من جهة أخرى. ومع ما أشرنا له من قبل في مجال العلوم الطبيعية من واقع الشقاق بين رؤية العالم العلمانية، وما تمخضت عنه من فلسفة للعلوم، ورؤية العالم الإسلامية، إلا إنه لا يترتب على ذلك تناقض بين حقائق العلم وحقائق الوحي، ذلك لأن حقائق الكون أزلية ثابتة بأمر خالقها، ولا يؤثر فيها تغير الفلسفات العلمية ومناهجها. ولكن الأمر يختلف في مجال الفعل الاجتماعي، لأن رؤية العالم ذاتها تصنع الفعل الاجتماعي، وتؤثر في مجرياته، ومن ثم يختلف سلوك الناس باختلاف رؤى العالم التي يستبطنونها. لذلك لا توجد ثوابت في سلوك الناس إلا بقدر ما يعتقدون ويستبطنون، وهذا يعني أن رؤى العالم إذا اختلفت فإن مسلمات العلوم الاجتماعية ونتائج أبحاثها قد تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن وقت لآخر في ذات المجتمع.

فمثلاً، الباحث الذي يهتدي بالفلسفة الوضعية في مجال الاقتصاد لا يمكن أن ينصح أحداً بزيادة ثروته عن طريق الإنفاق في سبيل الله، أو إخراج الزكاة، لأن منهجه العلمي، الذي لا يرى ما وراء المحسوسات، يقول إن الثروة تزيد بالإمساك والادخار، لا بالإنفاق في سبيل الله. إن علم الاقتصاد الغربي لا يفهم لماذا لا ينقص مال من صدقة، ولا يفهم معني: (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ) (إبراهيم)، ولا مغزى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (الأعراف)، ولا معني: (وَ فِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ) (الذاريات) ولا مغزى: (يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)، ولا معني: (قليل تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه)، أو: (قد أفلح من رزق كفافاً وقع به)، ناهيك عن قول الرسول (ص) لبلال: (أنفق بلالا ولا تخش من ذي العرش إقلالا). كل هذا منطوق مقلوب في عين علم الاقتصاد الغربي، ومجتمع هذه قيمه ومفاهيمه الاقتصادية لحري به أن يكون في ذيل المتخلفين، ولا مطمع له في التنمية، بحسب مسلمات ونظريات هذا العلم.

كيف يستقيم إذن دراسة واقع تسوده الرؤية الكونية الإسلامية بعلوم اجتماعية يقوم منطقتها على نقيض هذه الرؤية؟ وبماذا نفسر تخريج أجيال بعد أجيال من صفوة أبنائنا فقهين في العلوم الاجتماعية الغربية، قلبي الفقه في الرؤية الكونية الإسلامية التي تحكم مجتمعاتهم، سوى أنه تخريب للعقول وإهدار للموارد؟ وكيف نتوقع نهضة اجتماعية يحدو ركبها من لا يعرف الطريق، ولا يملك وسائل معرفته والاهتداء إليه، وفاقد الشيء لا يعطيه؟

نخلص من ذلك إلى نتيجتين هامتين، هما:

- 1) إعطاء الأهمية القصوى لقضية الرؤية الكونية الإسلامية، إذ هي بالنسبة إلى النظام الاجتماعي كالخيط الذي ينظم حبات المسبحة، لتؤدي كل حبة دورها في تكامل وتجانس. وفي غياب هذه الرؤية الكونية تكون عناصر النظام الاجتماعي مجرد حبات متناثرة تتداخل وتتعارض عشوائياً، مما يشكل عائقاً أمام أي تقدم اجتماعي.
- 2) لكي تكون لنا ثورة تعليمية حقه تدفع بخيارنا الحضاري إلي الأمام، وتؤدي دورها الريادي المنشود، إسلاماً للمعرفة، وترسيخاً لقيم الإسلام، وتأهيلاً لأجيال من الباحثين المقتدرين، المنفعلين بواقعهم، القادرين على إعطاء الحلول السليمة لمشاكله، لكي يكون لنا هذا، ينبغي علينا إزالة الازدواجية المعرفية في نظامنا التعليمي،

وفي مجتمعنا الأكبر، بإنهاء الفصام القائم بين رؤية العالم الغربية وعلومها الاجتماعية من جهة، ورؤية العالم الإسلامية الراسخة الجذور في هذا المجتمع من جهة أخرى. والخيار هنا بين اثنين: فيما أن يتنازل مجتمعنا طوعاً عن رؤيته الإسلامية للعالم ويعتق رؤية العالم العلمانية الغربية حتى يستقيم الوضع مع ما هو سائد عندنا من علوم طبيعية واجتماعية مؤسسية على الفلسفة الوضعية، وإما أن نعود بالعلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية عموماً إلى أصولها الإسلامية لتتسق الحياة في هذا المجتمع، علماً، وإيماناً، وعملاً صالحاً. ويجب أن نعلم أنه لا مطمع لنا في إنجاز تقدم حضاري يذكر قبل حسم هذه القضايا.

نختم هذا الجهد المتواضع المتعلق بتوضيح مشكلة الفصام بين رؤية العالم العلمانية الغربية، وعلومها الطبيعية والاجتماعية السائدة في الجامعات السودانية، ورؤية العالم الإسلامية السائدة في المجتمع السوداني على الجملة، بتقديم اقتراحات نرى أنها قد تساهم في حل المعضلة، وهي على أي حال اقتراحات قابلة للأخذ والرد:

- 1/ إدخال فلسفة العلوم كمادة إجبارية في كل الجامعات السودانية حتى يقف الطالب على الأصول الفلسفية التي يقوم عليها هرم العلوم الحديثة والعلوم الإسلامية، والمنهج المستخدم في إنشاء النظريات وتبريرها علمياً في الحالتين.
- 2/ تدريس الاقتصاد الإسلامي، مذهباً، ونظاماً، وعلماً نظرياً وتطبيقياً، كمادة إجبارية في كل كليات الاقتصاد بالجامعات السودانية. كذلك تدريس العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، من المنظور الإسلامي، كمواد اختيارية على الأقل.
- 3/ قيام معهد للبحوث المتقدمة والدراسات العليا في مجال إسلام المعرفة.
- 4/ إسلام المعرفة في كل مراحل التعليم في السودان، وفي كل ميادين العلوم، بحسب ما يتيح التراكم المعرفي الإسلامي في التخصصات المختلفة.

تم بحمد الله

بروفيسور محمد الحسن بريمة إبراهيم محمد